

وكانت قيادة سلاح البحرية تستند، في موافقتها تلك، الى توصيات لجنة فنية عسكرية، برئاسة الجنرال يسرائيل طل، قدمتها الى كل من رئيس الاركان ووزير الدفاع الاسرائيليين في آذار (مارس) ١٩٨٨، أشارت خلالها الى تخصيص مبلغ مليار وربع المليار دولار لبناء ثلاث سفن ساعر - ٥ في الولايات المتحدة وفي اسرائيل (تركيب المعدات الالكترونية وأنظمة القتال) وغواصتين في ألمانيا الاتحادية. أي ان توصيات لجنة طل كانت قريبة من آراء قادة سلاح البحرية. وأوصت اللجنة، كذلك، ببناء نظام يكون في أساسه سفن صواريخ ساعر - ٥ تتمتع بقدرة قتالية متنوّعة للعمل ضد الغواصات والوسائط الملاحية الأخرى، وبإمكانها حمل طائرات مروحية على متنها (طائرة لكل سفينة صواريخ)، وضرورة ادخال غواصات حديثة ووسائط أخرى الى الخدمة في سلاح البحرية (رئيس شيف، هارتس، ١٩٨٩/٣/٢٢).

ويكرر قادة سلاح البحرية التذكير بـ «الكارثة» التي حصلت قبل عشرين عاماً، عندما اغرقت سفن الصواريخ المصرية المدمرة الاسرائيلية «ايلات»، بتاريخ ٢١/٢/١٩٦٧، نتيجة التقصير في مواكبة التطورات لدى الاسلحة البحرية في الدول العربية، وان الأمر ذاته قد يحدث في التسعينات، اذ لن يكون لاسرائيل سلاح بحرية، اذا لم يتم، منذ الآن، ادخاله في اعتبارات خطط التطوير في الجيش الاسرائيلي (هارتس، ١٩٨٩/٢/٢).

الغواصات والدور المطلوب

دلّت تجارب الحروب العربية - الاسرائيلية المتعاقبة على ان السلاح البحري لم يلعب دوراً حاسماً في أي من تلك الحروب؛ وبقي الحسم النهائي يتم على اليابسة، بعيداً من الساحة البحرية. وحتى لوقام احد الأطراف بحسم المعركة البحرية لصالحه، فلن يكون لذلك تأثير رئيس في حسم الحرب بمجملها، خصوصاً اذا أخذنا بالاعتبار ظهور أجيال جديدة من صواريخ أرض - بحر تضرب الوسائط البحرية في عرض البحر وتشلّ فاعليتها. ويعتقد الاسرائيليون بأن سلاح الجو الاسرائيلي سوف يلعب، دائماً، نظراً الى امتلاكه التفوق الجوي، دوراً كبيراً، حتى في ضرب القطع البحرية واصابتها من الجو. ولا يعول الاسرائيليون كثيراً على دور سلاح البحرية في حماية خطوط المواصلات البحرية في اثناء الحرب، نظراً الى الاستعدادات التي تجرى في اثناء السلم، اضافة الى قصر الفترة التي تستمر فيها الحروب بين الجيوش العربية والجيش الاسرائيلي.

وتمشياً مع العقيدة العسكرية الاسرائيلية، فقد اعتبر قادة سلاح البحرية ان امتلاك غواصات في سلاح البحرية يساعد في غلق الفجوة الكمية ازاء اساطيل الدول العربية البحرية، حيث يشكّل هذا السلاح تفوقاً نوعياً، لكون الغواصات ذاتها «وسائط ملاحية سرية وخفية، وتشكل بذلك أداة كلاسيكية لقتال الأقلية ضد الأكثرية» (انسكلوبيديا الجيش الاسرائيلي والأمن»، مصدر سبق ذكره).

ويحدد الاسرائيليون أهدافاً عدة تستطيع الغواصات القيام بها في اثناء العمليات العسكرية، وهي: قدرة الغواصات على تأمين الممرات الملاحية الى اسرائيل في أعالي البحار، خصوصاً عند المدخل الغربي للبحر الابيض المتوسط (جبل طارق)، وعند باب المندب ومضائق تيران في الجنوب؛ والإمكانية التي تملكها الغواصات للبقاء فترة طويلة في المياه، ممّا يحقّق المفاجأة المطلوبة للقيام بهجمات على الوسائط الملاحية العربية، أو داخل الموانئ، وعلى الشواطئ العربية؛ وقدرة الغواصات على خوض الحرب ضد الغواصات العربية التي تشكل تهديداً لاسرائيل؛ واستخدام الغواصات في انزال مجموعات خاصة للتخريب وإعادة انتشار تلك المجموعات من البحر، بعد تنفيذ مهماتها التخريبية.

وفي حقيقة الأمر، ان مشاكل اسرائيل البحرية تشابه، الى حد بعيد، مشاكلها بالنسبة الى صنوف الأسلحة الأخرى، وهي الفجوة الكمية بينها وبين الجانب العربي. فقد كانت لدى اسرائيل ثلاث غواصات من طراز «فيكرز - ٢٠٦» حتى العام ١٩٨٨، مقابل عشرين غواصة تملكها الاسلحة البحرية لثلاث دول عربية، هي سوريا ومصر وليبيا. والنسبة في سفن الصواريخ هي ٢٤ لدى اسرائيل مقابل خمسة تملكها اسلحة أربع دول عربية رئيسة خلال الفترة عينها (دان سفير، هارتس، ١٩٨٩/٣/١).